إستراتيجية نفطية غربية تستهدف احتواء النفط العربي وإعادة امتصاص البترودولارات المدفوعة من أجل استيراده.

وتمثلت هذه الاستراتيجية، التي عرضها وزير الخارجية الاميركي الأسبق على ممثلي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (باريس ١٩٧٥/٢/٥)، في مجموعة من النقاط البرنامجية المترابطة والتي كان أهمها الضغط من أجل خفض أسعار النفط الخام، مع فرض حد أدنى لأسعار بيع النفط في الدول المستهلكة، يكفي لتوفير فائض يمكّن الدول المستهلكة من إنتاج موارد بديلة للطاقة، ويقوم على أساس مساهمة الدول المنتجة بثلث عائداتها لتمويل أبحاث موارد الطاقة البديلة (دون أن يمس أرباح الشركات الاحتكارية النفطية بالطبع). واحتوى البرنامج أيضا مقترحات بشأن إعادة استثمار ما أسماه «فوائض الأموال الضخمة المتوفرة للدول المصدرة للنفط» وهو ما يفرض شكلاً واضحاً من أشكال الوصاية على هذه «الفوائض». كما ركز البرنامج على السعي من أجل «حماية القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلدان الصناعية من رأس المال العربي» ! ، الأمر الذي يعني حصار رؤوس الأموال العربية، وتجميدها، أو تجنيدها لخدمة الاقتصاد الغربي فحسب.

لكن هذا البرنامج لقي اعتراضا واضحا من فرنسا واليابان، اللتين أصرتا على الاحتفاظ بحرية الحركة في عقد الاتفاقات الاستيرادية الثنائية مع دول النفط، دون الخضوع لبرنامج كيسنجر للهيمنة النفطية. كما ساهم في الحد من تأثيرات هذا البرنامج، فشل السعودية في تكريس قضية خفض أسعار النفط أو تجميدها، وفرض هذا الامر على دول الاوبك، والتململ الواضح من الدول صاحبة الأرصدة المالية النفطية، من محاولات تقييد حرية حركتها.

وفي ظل هذا الوضع المتوتر، بدأت عملية الاعلان عن النوايا الاميركية لاحتلال منابع النفط في الخليج.

وفي واقع الأمر، فأن الاعداد لإعلان هذه النوايا ووضعها موضع التنفيذ يرجع لسنوات بعيدة، قبل منتصف السبعينات بكثير؛ ويمكننا أن نلحظ ملامح هذا التوجه في سياسة إدارة ايزنهاور: «سياسة الرد الشديد بالمثل»، أو سياسة الثأر؛ وفي سياسة «الحرب المحدودة» التي مارستها الامبريالية الاميركية منذ عام ١٩٤٥.

ويمكن، بشكل ما ، القول أن هنري كيسنجر هو الأب الروحي لفكرة التدخل السريع، والمنظّر الاساسي لها؛ وهي الفكرة التي يجرى نشاط محموم لتنفيذها هذه الآونة، فهو الذي كتب، منذ أوائل الستينات، ينادي بـ «تطوير وحدات عسكرية يكون بمقدورها أن تتدخل بسرعة، وأن تجعل قوتها محسوسة من خلال دقة التمييز وتعدد الجوانب والاستعمالات».

لقد طرح هنري كيسنجر هذه القضية في إطار نظريته عن «الحرب المحدودة» التي